تفقد عدداً من المدارس وأكد أن العودة بداية جديدة للعمل والمسؤولية والإنجاز في الميدان التربوي

وزير التربية: الجاهزية والاستقرار وجودة البيئة التعليمية في مقدمة أولوياتنا

■ نواصل المتابعة الميدانية للمدارس ونعالج الملاحظات والاحتياجات وفق الأولويات ■ نثق بقدرات كوادرنا في الميدان ونتطلع إلى عام دراسي حافل بالعمل والإنجاز والتطوير

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي مع عدد من الطلبة خلال الجولة التفقدية على عدد من المدارس

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي في حديث مع عدد من الطلبة

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي في صورة تذكارية مع عدد من الطلبة

آلاء خليفة

قام وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي بجولة تفقدية على عدد من المدارس في منطقة العاصمة التعليمية، للاطلاع ميدانيا على مستوى الجاهزية وانتظام العمل، ومتابعة الأجواء التعليمية في بداية العام الدراسي.

واطلع الوزير خلال الجولة على سير العملية التعليمية، واستمع إلى ملاحظات أعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية والمتعلمين، كما تابع مدى جاهزية الفصول الدراسية والمرافق التعليمية والخدمية، مؤكدا أهمية توفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة ومحفزة، تراعي احتياجات المتعلمين وتدعم انطلاقة إيجابية ومنظمة للعام الدراسي منذ يومه الأول.

وفي تصريح صحافي، هنأ وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي أعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية والطلبة والطالبات بمناسبة انطلاق العام الدراسي الجديد، معربا عن تقديره لجميع العاملين في المدارس على ما يبذلونه من جهود مخلصة في خدمة العملية التعليمية، ومتمنيا للجميع عاما دراسيا حافلا بالعطاء والإنجاز، وللطلبة التفوق والنجاح.

وقال الوزير إن «العودة إلى المدارس ليست مجرد بداية لعام دراسي جديد، وإنما هي بداية مرحلة جديدة من العمل والمسؤولية والإنجاز، ووزارة التربية موجودة في الميدان إلى جانب كوادرها التعليمية والإدارية، ولن تدخر جهدا في توفير كل ما من شأنه دعم المدارس وتمكين العاملين فيها من أداء رسالتهم على الوجه الأمثل».

وأشار الطبطبائي إلى أن الوزارة تواصل متابعتها الميدانية لمختلف المدارس ورياض الأطفال، مؤكدا أن الجاهزية والاستقرار وجودة البيئة التعليمية تمثل أولويات أساسية خلال المرحلة الحالية، وأن الملاحظات والاحتياجات التي يبرزها الميدان سيتم التعامل معها وفق الأولويات، بما يسهم في توفير أفضل الظروف التعليمية والإدارية للطلبة والعاملين.

وذكر أن انطلاق العام الدراسي يمثل محطة مهمة لاستكمال الجهود التي بذلتها مختلف قطاعات الوزارة خلال الفترة الماضية، داعيا الإدارات المدرسية وأعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية إلى مواصلة العمل بروح الفريق الواحد، وتعزيز التعاون والتنسيق بما يضمن توفير أجواء منظمة وآمنة ومحفزة على التعلم.

ووجه وزير التربية رسالة إلى المتعلمين بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، قائلا: «أبنائي وبناتي الطلبة، هذا عام دراسي جديد يحمل فرصا جديدة للتعلم والنجاح وتحقيق الطموحات، وأدعوكم إلى الجد والاجتهاد والاستفادة من كل ما توفره مدارسكم من إمكانات، وأن تجعلوا من هذا العام محطة جديدة للتميز وبناء المستقبل. ونحن على ثقة بقدراتكم وطموحاتكم، ونتطلع إلى أن نرى منكم مزيدا من الإنجازات والنجاحات، وأن تكونوا دائما مصدر فخر لأسركم ومدارسكم ووطنكم».

وأكد الوزير أن نجاح العام الدراسي مسؤولية مشتركة تتكامل فيها جهود الوزارة والإدارات المدرسية والهيئتين التعليمية والإدارية والأسرة والمتعلم، مشددا على أن مصلحة المتعلم ستظل في مقدمة أولويات الوزارة، ومثمنا جهود الكوادر التربوية في الميدان، ومعربا عن ثقته بقدراتهم على مواصلة العمل والعطاء.

واختتم وزير التربية بالتأكيد على أن الوزارة تتطلع إلى عام دراسي يكون عنوانه العمل والإنجاز والتطوير، ويعكس تطلعات دولة الكويت في الارتقاء بمنظومة التعليم، وتوفير بيئة تعليمية داعمة ومحفزة لأبنائنا الطلبة، بما يسهم في تحقيق أهداف العملية التعليمية وبناء جيل قادر على مواصلة مسيرة التنمية.

وشهدت مدارس وزارة التربية عودة طلبة بقية الصفوف الدراسية إلى مقاعدهم وانطلاق العام الدراسي 2026/2027 ضمن أجواء حافلة بالحيوية مع بدء مرحلة تعليمية جديدة.

ووسط تنظيم وتأمين أمني ومروري مقدر وملحوظ، توافد الطلبة إلى مدارسهم، يرافقهم الأمل الواعد، وواكبت الإدارات المدرسية عودتهم بتنظيم عملية الدخول والاستقبال والحرص على تهيئة الأجواء الملائمة لبدء الدراسة بصورة سلسة ومنظمة.

ومع عودة الطلبة إلى مدارسهم تبدأ مسيرة عام دراسي جديد تتجدد معه الطموحات نحو مزيد من التفوق والإنجاز وتعزيز دور المدرسة في بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته العلمية والمهارية.

استحداث مسمى «معلم متدرب» وتحديد شروط وضوابط شغل الوظيفة

آلاء خليفة

أصدر وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي قرارا باستحداث المسمى الوظيفي (معلم متدرب) بوزارة التربية وتحديد شروط وضوابط شغل الوظيفة بما ينسجم مع أحكام المرسوم بقانون باستبدال الجدول رقم (1) المرافق للقانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الشؤون الإسلامية.

وقالت «التربية» في بيان صحافي إن القرار نص، مع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة، على استحداث (معلم متدرب) ضمن مسميات الوظائف التعليمية على أن يكون المؤهل الدراسي للمتقدم للوظيفة مؤهلا جامعيا.

وأضافت أن شغل المستوى الوظيفي (معلم متدرب) يكون في البداية لمدة سنة واحدة يخضع خلالها المعلم لبرنامج تدريبي، وفي حال اجتياز المعلم للبرنامج التدريبي ينتقل إلى شغل المستويات الوظيفية الخاصة بوظائف أعضاء الهيئة التعليمية الواردة في الجدول المرافق للمرسوم بقانون رقم (86) لسنة 2026.

وذكرت أنه في حال عدم اجتياز المعلم المتدرب للبرنامج التدريبي فإنه ينتقل إلى شغل وظيفة إدارية في وزارة التربية إذا كان حاصلا على مؤهل جامعي تربوي (بكالوريوس تربوي) من كلية التربية بجامعة الكويت أو من كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وأوضحت أنه في حال عدم حصول المعلم المتدرب على المؤهل الجامعي التربوي المشار إليه تتم إحالة أوراقه إلى ديوان الخدمة المدنية لتوزيعه على جهة حكومية أخرى بالمسمى الوظيفي المناسب للمؤهل الحاصل عليه.

وأكدت وزارة التربية أن القرار يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره، وعلى جميع الجهات المعنية العلم والعمل بموجبه مع إلغاء ما يتعارض معه من قرارات سابقة.

تحديد المسار يبدأ بعد اجتياز 18 وحدة واستكمال قياس القدرات والميول والإرشاد التعليمي

اعتماد لائحة نظام المسارات: يمتد 3 سنوات عبر 6 فصول دراسية

■ 8 مسارات تشمل الرياضيات والعلوم واللغات والتجاري والصناعي والتكنولوجيا والقانون والعلوم الاجتماعية
■ 4 مقررات عامة و4 مقررات تخصصية يدرسها الطالب في كل فصل خلال مرحلة المسار
■ حصة أسبوعية إلزامية لـ«FLEX» للإرشاد والدعم وتنمية المهارات والأنشطة المعتمدة
■ 48 وحدة تدخل في احتساب المعدل و6 وحدات للتربية البدنية والاختيار الحر خارج المعدل
■ فصل صيفي اختياري بحد أقصى 9 وحدات للاستكمال ومعالجة التعثر وتسريع التخرج
■ 35٪ للمعدل التراكمي و25٪ للمقررات المرتبطة بالمسار عند المفاضلة بين الطلبة
■ الفصل الدراسي يتكون من 9 وحدات وعبء أسبوعي يبلغ 35 حصة وفق طبيعة المقررات
■ التخرج يتطلب اجتياز 54 وحدة واستيفاء متطلبات المسار ومعدل تراكمي لا يقل عن نقطة واحدة
■ 60 ساعة ميدانية موثقة للخدمة المجتمعية والتدريب الميداني بواقع 15 ساعة في كل فصل
■ إتاحة التخرج بنهاية الفصل الخامس للطالب المؤهل بعد استيفاء الوحدات والمتطلبات المقررة

آلاء خليفة

أصدر وزير التربية م. سيد جلال الطبطبائي قرارا باعتماد لائحة المسارات في المرحلة الثانوية، ليتم العمل بها اعتبارا من العام الدراسي الحالي 2027/2026.

وأكدت وزارة التربية أن الخطة الدراسية المعتادة لنظام المسارات تمتد ثلاث سنوات، من الصف العاشر إلى الصف الثاني عشر، موزعة على ستة فصول دراسية، مبينة أن تقدم الطالب يعتمد على المقررات والوحدات التي اجتازها، وفي حال تعثره في مقرر تتم معالجة وضعه في المقرر ذاته، مع احتفاظه بما سبق أن اجتازه من بقية المقررات، مشيرة إلى أن السجل الأكاديمي للطالب يتضمن نتائجه ومعدله والمتطلبات المتبقية عليه، بما يتيح للطالب وولي أمره متابعة مستوى تقدمه الدراسي بصورة مستمرة، ويساعد المدرسة في اكتشاف حالات التعثر والتدخل لمعالجتها في الوقت المناسب.

وبينت الوزارة أن الطالب يبدأ بعد قبوله في النظام بمرحلة التأسيس والاستكشاف، ويدرس خلالها مقررات الدراسات الإسلامية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم المتكاملة، والدراسات الاجتماعية، والحوسبة، والاستكشاف، إلى جانب التربية البدنية والاختيار الحر، لافتة إلى أن الطالب يختار أحد مقرري الاستكشاف خلال الفصل الدراسي الأول، ثم يدرس المقرر الآخر في الفصل الثاني، موضحة أن المقررين يقدمان للطالب تجربة عملية تساعده على التعرف إلى المسارات المختلفة وبناء اختياره بصورة أكثر وعيا، فيما تدخل نتائجهما ضمن عناصر تحديد المسار.

وذكرت وزارة التربية أن تحديد المسار يبدأ بعد اجتياز الطالب 18 وحدة واستكمال متطلبات المرحلة التأسيسية، بما في ذلك قياس القدرات والميول والجلسات الإرشادية، لافتة إلى أن المرشد التعليمي يقوم بشرح النتائج للطالب ومناقشة رغباته، كما يطلع ولي الأمر على الخيارات المتاحة ومتطلبات كل مسار، مع توثيق إجراءات الإرشاد والاختيار في ملف الطالب، منوهة بأن اللائحة تتضمن ثمانية مسارات تعليمية، هي: الرياضيات، والعلوم، واللغات، والتجاري، والصناعي، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والقانون، والعلوم الاجتماعية.

كما أوضحت الوزارة أن رغبة الطالب تكون الأساس في تحديد المسار، شريطة استيفاء الشروط وتوافر الطاقة الاستيعابية، وفي حال المفاضلة بين الطلبة يتم احتساب 35٪ للمعدل التراكمي، و25٪ لمتوسط نقاط المقررات المرتبطة بالمسار، و15٪ للقدرات، و10٪ للميول، و10٪ للأداء الاستكشافي، و5٪ للتقرير الإرشادي، مضيفة أنه يشترط بلوغ الطالب نقطتين على الأقل وفق سلم GPA في كل مقرر يحدد متطلبا سابقا لدخول المسار، موضحة أن هذا الشرط مستقل عن درجة النجاح في المقرر، كما يتم إبلاغ الطالب بقرار تحديد المسار وأسبابه، مع إتاحة إمكانية مراجعة القرار والتظلم منه وفق الضوابط المعتمدة. وأفادت وزارة التربية بأنه خلال الفصول الدراسية الأربعة التالية لمرحلة التأسيس والاستكشاف، يدرس الطالب في كل فصل أربعة مقررات عامة مشتركة وأربعة مقررات ضمن مساره، إلى جانب التربية البدنية والاختيار الحر، مبينة أن مقررات المسار تتضمن متطلبات إلزامية وأخرى اختيارية، مع جواز تغيير الطالب لمساره وفق الضوابط المحددة، على أن يتم قبل الانتقال بيان المقررات المعادلة والمتطلبات الدراسية المتبقية وأثر تغيير المسار على موعد التخرج، بما يضمن وضوح المسار الدراسي أمام الطالب وولي أمره.

وبينت الوزارة أن الفصل الدراسي يتكون من تسع وحدات، ضمن عبء أسبوعي يبلغ 35 حصة، موضحة أن الوحدة تعبر عن وزن المقرر، فيما تعبر الحصة عن زمن تدريسه، مؤكدة أن التربية البدنية تخصص لها نصف وحدة وحصة أسبوعية، فيما يخصص للاختيار الحر نصف وحدة وحصتان أسبوعيتان، وذلك في كل فصل من الفصول الدراسية الستة، مشيرة إلى أن نتيجة كل منهما ترصد بنظام اجتياز أو عدم اجتياز، وتحتسب وحداتهما ضمن متطلبات التخرج، دون دخولهما في احتساب المعدل.

وأوضحت الوزارة أن الخطة تتضمن حصة أسبوعية إلزامية للفترة المرنة FLEX، تخصص للإرشاد والدعم والمتابعة وتنمية المهارات والأنشطة المعتمدة، على أن تتولى المدرسة تنظيمها وتحديد المشرفين عليها بحسب طبيعة النشاط، مع توثيق حضور الطلبة فيها من خلال سجل مستقل، مبينة أن الفترة المرنة لا تحمل درجة أو وحدة دراسية، ولا يحول الغياب عنها إلى غياب في أحد المقررات، كما لا يترتب عليه أثر أكاديمي، مع جواز التعامل معه تربويا وانضباطيا، مشددة على عدم استخدام الفترة المرنة لتدريس المقررات الدراسية أو تعويض حصصها.

وفي ما يتعلق بالتقويم، ذكرت الوزارة أن نظام التقييم يجمع بين أعمال الفصل والتقويم الختامي وفق طبيعة المقرر، بحيث يتم تخصيص 40 درجة لأعمال الفصل و60 درجة للتقويم الختامي في المقرر النظري، فيما يتم تخصيص 50 درجة لكل مكون في المقررات المختبرية والعملية، بينما يحصل مقرر الاستكشاف على 60 درجة لأعمال الفصل و40 درجة للمهمة الختامية وملف الإنجاز.

وأضافت أن التقويمات الختامية تخضع لمواصفات ومعايير مركزية، على أن يتم تحويل نتائج المقررات الداخلة في احتساب المعدل إلى نقاط وفق سلم من أربع نقاط، ويحتسب على أساسه كل من المعدل الفصلي والمعدل التراكمي للطالب.

وأكدت الوزارة أن صعوبات التعلم والتعثر الدراسي تتم معالجتها من خلال خطط للدعم والمتابعة، إلى جانب أحكام مستقلة لإعادة دراسة المقرر وتحسين المعدل، كما يتيح النظام الدور الثاني للطالب الراسب المستحق وفق الضوابط المعتمدة.

وأوضحت أنه يحق للطالب المتغيب عن التقويم الختامي بعذر طبي مقبول وموثق الاستفادة من الأحكام المقررة في هذا الشأن، مع احتفاظه بأعمال الفصل وعدم اعتباره راسبا لمجرد غيابه عن التقويم بسبب العذر المقبول.

وفي ما يتعلق بالمواظبة، أشارت وزارة التربية إلى أنها ترصد بالحصة لكل مقرر، مع مراعاة الأعذار والإخطار والدعم والتدرج في التنبيهات قبل اتخاذ قرار الحرمان، مبينة أن المنصة تتولى عمليات الحساب والتوثيق، فيما تصدر القرارات من الجهات المخولة بعد استيفاء الضمانات المقررة، من خلال تكامل أدوار المعلم والمرشد التعليمي ومكتب التسجيل وإدارة المدرسة، مبينة أن تخرج الطالب يتطلب اجتياز 54 وحدة، واستيفاء مقررات المسار وجميع متطلبات التخرج، إلى جانب بلوغ معدل تراكمي لا يقل عن نقطة واحدة.

وأضافت أن 48 وحدة تدخل في احتساب المعدل، فيما تبقى الوحدات الست المخصصة للتربية البدنية والاختيار الحر خارج المعدل، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن مشروع التخرج يمثل متطلبا إلزاميا مستقلا بصفر وحدة وخارج المعدل، ويوظف فيه الطالب ما اكتسبه من معارف ومهارات في إعداد منتج أو دراسة، على أن ترصد نتيجته بنظام اجتياز أو عدم اجتياز.

وأفادت بأن متطلبات التخرج تشمل كذلك الخدمة المجتمعية والتدريب الميداني، حيث ينطبق، مع ضرورة استيفاء 60 ساعة ميدانية موثقة وفق المقرر، بواقع 15 ساعة في كل فصل من الفصل الثالث إلى الفصل السادس، مشيرة إلى أن نظام المسارات يتيح فصلا صيفيا اختياريا للاستكمال ومعالجة التعثر والتسريع، بحد أقصى 9 وحدات، كما يمكن للطالب المؤهل التخرج بنهاية الفصل الدراسي الخامس إذا أتم الوحدات المطلوبة واستوفى جميع متطلبات التخرج، مع المحافظة على نواتج التعلم والزمن المقرر للدراسة. وأكدت أن خطة التطبيق لنظام المسارات تستهدف 12 مدرسة، بواقع مدرسة للبنين وأخرى للبنات في كل منطقة تعليمية، موضحة أن المرحلة الحالية ستخضع للمتابعة والتقييم المستمرين لجودة الإرشاد وتحديد المسارات، وانتظام الدراسة، وآليات التقويم، وأداء المنصة الإلكترونية.

غرفة التحكم المركزي.. 338 كاميرا مراقبة مرورية موزعة على الطرق

كونا: وسط شاشات تعرض صورة مباشرة للطرق والتقاطعات في البلاد، يواصل رجال الأمن في غرفة التحكم المركزي بوزارة الداخلية متابعة حركة السير لحظة بلحظة بالتزامن مع عودة الطلبة إلى مدارسهم للعام الدراسي الجديد (2026ـ2027).

وتشكل الشاشات الممتدة داخل الغرفة خريطة مرورية حية ترصد حركة المركبات ومواقع الكثافة والازدحامات عبر 338 كاميرا مراقبة مرورية موزعة على الطرق بما يتيح سرعة التعامل معها وتعزيز انسيابية السير لاسيما في محيط المدارس والطرق المؤدية إليها.

وتتابع الكوادر الأمنية الحالة المرورية منذ ساعات الصباح الأولى وتعمل على تنظيم حركة الإشارات بما يدعم جهود رجال الأمن المنتشرين ميدانيا ويحافظ على سلامة الطلبة وأولياء أمورهم ومستخدمي الطريق.

وتتكامل المتابعة من غرفة التحكم مع انتشار 870 دورية أمنية ومرورية ضمن استعدادات وزارة الداخلية لمواكبة العام الدراسي وتنظيم حركة السير والحد من الكثافة المرورية.

وتتزامن هذه الجهود مع حملة وزارة الداخلية التوعوية «وقاية.. وأمان» المستمرة طوال العام الدراسي بهدف ترسيخ الممارسات الآمنة والسلوك المسؤول وتعزيز الوعي الأمني والمروري لدى أفراد المجتمع.

جانب من غرفة التحكم المروري أثناء متابعة حركة السير على الطرق الرئيسية